ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

الظروف الاجتماعية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية وتأثيرها في استقرارها المهني -دراسة ميدانية بمدينة أدرار-

بركات حليمة السعدية[1]، بوكميش لعلى [2]

1- جامعة أحمد دراية -أدرار-، مخبر الدراسات الافريقية بجامعة أحمد دراية -أدرار-

berkat_halima@yahoo.fr

2- جامعة أحمد دراية -أدرار-، مخبر الدراسات الإفريقية بجامعة أحمد دراية -أدرار-

boukemiche@yahoo.com

تاريخ الإرسال:31 /2019/03؛ تاريخ القبول:2019/09/13

Social conditions of women working in shops and their impact on her professional stability "A field study in Adrar city "

Abstract: This study seeks to diagnose the social situation of women working in shops and the extent of their impact on her professional stability, especially as work in shops is a new phenomenon in ADRAR's community, The questionnaire technique was applied on a sample of women working in commercial shops in the city of Adrar, counted to 48 individuals, in order to determine whether the occupational stability of the women working in this area (shops), is affected by the social conditions represented in this study, the dimension of social and family acceptance, social status and social relations of workers in the work environment, The study found that the work of women in shops is temporary in case of absence of jobs in other sectors, In addition, most of the workers are single or divorced and a small percentage are married . This is due to the refusal of the community to such professions for women, especially married women Therefore; the study proved that there is a direct impact of the social conditions faced by women working in shops on her professional stability.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

Keywords:women's work; social conditions; endemic stability; social acceptance; Social interactions.

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص الظروف الاجتماعية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية ومدى تأثيرها في استقرارها المهني، خاصة وأن العمل بالمحلات التجارية يعتبر ظاهرة جديدة بالمجتمع الأدراري، حيث تم تطبيق تقنية الاستمارة بالمقابلة على عينة من النساء العاملات بالمحلات التجارية بمدينة أدرار يقدر عددها بـ 48 مفردة بقصد معرفة ما إذا كان الاستقرار المهني للمرأة العاملة بهذا المجال (المحلات التجارية)، يتأثر بالظروف الاجتماعية والمتمثلة في هذه الدراسة ببعد الوضعية الاجتماعية، القبول الاجتماعي والأسري، والعلاقات الاجتماعية للعاملة في بيئة العمل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عمل المرأة في المحلات التجارية هو عمل ظرفي تلجأ إليه في حالة عدم توفر مناصب عمل بقطاعات أخرى، إضافة إلى أن أغلب العاملات هن عازبات أو مطلقات ونسبة ضئيلة منهن متزوجات، ويعزى هذا لرفض المجتمع لمثل هذا النوع من المهن للمرأة خاصة المتزوجة وقد أثبتت الدراسة وجود تأثير مباشر للظروف الاجتماعية التي تواجهها المرأة العاملة بالمحلات التجارية على استقرارها المهني.

الكلمات المفتاحية:عمل المرأة؛ الظروف الاجتماعية؛ الاستقرار المنهي؛القبول الاجتماعي؛ التفاعلات الاجتماعية.

مقدمة:

يعد عمل المرأة من الموضوعات التي تحوز على اهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية نتيجة لما حققته المجتمعات من تطور وانفتاح في شتى المجالات كان للمرأة دور بارز فيه، نتيجة لمساهماتها بل وتضحياتها في سبيل إثبات وجودها في بناء المجتمع وخلق

الثروة فالمرأة وبالرغم من الظروف المحاطة بها تكسر القيود المجتمعية التقليدية بخروجها للعمل لكسب أجرٍ مقابل عملٍ تحقق به متطلباتها المادية الشخصية وتساهم به أحيانا في إعالة أسرتها، إلا أنه من الواجب التنويه أن عمل المرأة لازال يعتبر ظاهرة تنقسم حولها الآراء بين فريق محافظ يحجم دور المرأة ضمن مساحة بيتها في خدمة الرجل وتربية الاطفال كما يعتبر أن العمل وكسب الرزق مسؤولية خاصة بالرجل دون المرأة، وبين فريق ليبيرالي متحمس لتحريرها من القيود المجتمعية التي يراها ظالمة وتمييزية ضدها ويشجع على العمل النسوي بشدة ويعتبره أساسيا لإثبات المرأة لذاتها و بين هاذين الفريقين، فئة مجتمعية لا ترى مانعا من خروج المرأة للعمل تحت ضوابط تتمثل في أن على المرأة العاملة أن لا تهمل مسؤولياتها الأساسية المتمثلة حسبهم في تربية الأطفال والقيام بشؤون البيت، وأن لا يتعارض عملها مع توجه المجتمع العام.

وقد نجحت المرأة في تخطي العديد من العقبات التي يضعها المجتمع و أضحت تعمل في مجالات متنوعة نذكر منها على سبيل المثال التعليم والصحة، الإدارة، السياسة وكذا العمل في المجال التجاري، هذا الأخير كان حكرا على الذكور في المجتمعات العربية، وبدأ في استقطاب العنصر الأنثوي، إلا أن هذا المجال يثير نوعا من الجدل الذي يتمحور حول نظرة المجتمع لدور المرأة فيه، حيث أن النساء يلجأن إليه مضطرات نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ملحة، كما أن الملاحظ عدم مكوثهن بهذا العمل لمدد طويلة فسرعان ما تغير العاملة مكان عملها بأن تنتقل إلى محل

آخر أو تغير من طبيعة عملها لتتجه الى مجال يحظى بقبول محيطها الخاص ومجتمعها بشكل عام وهذا في حال توفر البديل، ما يجعلها غير مستقرة مهنيا، الأمر الذي يدفعنا للبحث والكشف عن الأسباب التي تعيق استقرار المرأة في مهنتها (العمل بالمحلات التجارية)، من خلال فهم ظروفها الاجتماعية، وتأثيرها على استقرارها المهني، وتشخيص هذه الظاهرة من خلال المعطيات والنتائج التي يفضي إليها ميدان الدراسة بمدينة أدرار (مجتمع توات).

المحور الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

إشكالية الدراسة

يشهد المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة متغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية تشمل كافة مجالات الحياة، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الرواسب الاجتماعية المتجذرة من أعراف وتقاليد غير منسجمة مع طبيعة العصر وتطوراته المختلفة، والتي تعيق في مجملها حركة التنمية بالمجتمع الحديث. من تلك الموروثات، النظرة الاجتماعية السلبية السائدة لدى العامة التي تكرس الصورة النمطية للمرأة وتَحصُر دورها ضمن النطاق الضيق المتمثل في واجباتها الأسرية والاجتماعية، التي تمنعها من اقتحام بعض من مجالات العمل وميادينه المتنوعة.

ومما لا شك فيه أن الأنظمة العربية والإسلامية بشكل عام والدولة الجزائرية بالخصوص قد فسحت المجال للمرأة للعمل في مختلف الوظائف وشجعت عليه بشتى القطاعات العمومية منها والخاصة وحتى المهن الحرة، وقد حافظ القانون الجزائري على جميع حقوقها لتأدية

واجباتها في جو يتلاءم ومتطلبات العمل، ويحافظ على استقرارها، فهي تسعى للعمل في بيئة مطمئنة تشعرها بالأمان والاستقرار، وقد أدى هذا إلى تزايد مستمر في عدد العاملات واللواتي غزون مختلف الميادين وتبوأن مناصب كانت حكرا على الرجال، فالمرأة الآن تنافس على أعلى المناصب التنفيذية كرئاسة الجمهورية وتساهم في الإنتاج بعدما كان ينظر إليها على أنها مجرد مستهلك.

تجدر الإشارة إلى أنه ورغم كل هذا التطور في مسار المرأة العاملة إلا أنها لا تزال تجد صعوبة بالمقارنة مع الرجل في امتهان الأعمال في المجال التجاري، ويرجع هذا إلى عدة متغيرات، منها الوضعية الاجتماعية للمرأة (عزباء، متزوجة، عمل الوالدين...) والنظرة المجتمعية التي تنتقص من منزلة المرأة العاملة بالمحلات التجارية، الأمر الذي يعيق استقرارها المهني الذي يعد مطلبا أساسيا لأي عامل وخاصة المرأة، باعتبارها عنصر ثنائي الوظيفة.

وعليه جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي: فيما تتمثل الظروف الاجتماعية التي تواجهها المرأة العاملة بالمحلات التجارية؟ وما تأثيرها في استقرارها المهني؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: للظروف الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة العاملة بالمحلات التجارية تأثير في استقرارها المهني.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

الفرضيات الفرعية:

- الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية تؤثر في استقرارها المهني.
- الاستقرار المهني للمرأة العاملة بالمحلات التجارية، يتأثر بمدى تقبل الأسرة والمجتمع لذلك.
- للعلاقات الاجتماعية التي تخوضها المرأة في عملها بالمحلات التجارية، تأثير في استقرارها المهني.

منهج الدراسة:

اخترنا لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب وموضوع الدراسة حيث قمنا بوصف ظاهرة عمل المرأة في المحلات التجارية في مدينة أدرار والكشف عن الظروف الاجتماعية التي تتعرض لها وكيفية تأثيرها في استقرارها المهني، كما قمنا بتحليل نتائج الدراسة الميدانية تحليلا إحصائيا وسوسيولوجيا.

عينة الدراسة: تتمثل عينة دراستنا بالنساء العاملات في المحلات التجارية بمدينة أدرار، واللواتي تم انتقاؤهن بطريقة قصدية (عينة غير احتمالية)، لعدم توفر معلومات محددة حول عددهن ومكان تواجدهن لأنهن غير مجتمعات في مكان واحد، الأمر الذي يجعل من الصعب إحصاؤهن بشكل كامل إضافة أن هذه الظاهرة جديدة على المنطقة فعددهن لا يزال ضعيفا مقارنة بالولايات الأخرى بالجزائر، لذا تمت الدراسة على عينة قدرها 48 مفردة (عاملة).

تقنية الدراسة: في هذه الدراسة تم الاعتماد على تقنية الاستمارة بالمقابلة حيث تم تقسيمها إلى محورين، يضم المحور الأول لاستمارة الدراسة البيانات الشخصية المتمثلة في (السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي،...) إضافة إلى الوضعية الاجتماعية للمبحوثات وأسرهن، أما المحور الثاني فيتعلق بالعوامل الاجتماعية التي تواجهها العاملاتفي المحلات التجارية (نظرة المجتمع، تقبل الأسرة والتفاعلات الاجتماعية في بيئة العمل) وتأثيرها في استقرارها المهني، إضافة إلى تقنية المقابلة التي اعتمدناها كأداة مساعدة تم تطبيقها مع بعض المبحوثات، لنستعين بها في فهم إجابات أفراد العينة ولتعيننا في تحليل نتائج الدراسة. وقد تم معالجة البيانات الميدانية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لاستخراج الجداول التكرارية والنسب المئوية المتعلقة بالدراسة.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: مفاهيم الدراسة

مفهوم الظروف الاجتماعية:

* **التعريف اللغوي للظروف:** الظرف في اللغة هو: "الوعاء، ومنه ظروف الزمان والمكان عند النحويين"(أحمد مختار عمر، 2008: 299).

* **التعريف الاصطلاحي للظروف الاجتماعية:** الظرف الاجتماعي هو ذلك الفضاء الذي يتحرك فيه الفرد ويتضمن كل العناصر المادية والبشرية والعلاقات القائمة بين جميع عناصر ذلك الفضاء، وتشمل نظرة المجتمع نحو الفئة الاجتماعية ونظرة الفئة الاجتماعية نحو المجتمع أي العلاقة التفاعلية بين هذه العناصر [فرد -فئة اجتماعية – مجتمع](حسان

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

محمد حسن، 1999: 856). ويمكن القول بأن الظروف الاجتماعية: عبارة عن مؤثرات خارجية يتلقاها الفرد من خلال جملة من التفاعلات التي تحدث بينه وبين عناصر المجتمع الأخرى (مجدي عزيز إبراهيم، 2009: 714).

* **التعريف الاجرائي للظروف الاجتماعية:** نقصد بها الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية، والقَبول الاجتماعي والأسري لهذه المهنة للمرأة وكذا جملة التفاعلات الاجتماعية بينها وبين الفاعلين في بيئة العمل، ولهذه المتغيرات تأثير على أداء العاملة ومدى ارتياحها ورضاها عن العمل الذي تزاوله، مما يؤدي إلى تمسكها واستمرارها فيه أو الرغبة في تغيره أو عزوفها عنه نهائيا.

مفهوم الاستقرار المهني

* **التعريف اللغوي للاستقرار:**معناه "المتانة، الرسوخ، الصلابة، الثبات والدوام، استقر بالمكان أي أقام به والاستقرار هو الثبوت والإقامة." (أحمد مختار عمر، 2008: 1433).

* **التعريف الاصطلاحي للاستقرار المهني:**هو"ثبات العامل في عمله وعدم تنقله إلى تنظيم آخر هذا إذا كان هذا التنظيم يشكل مستقبلا مهنيا للعامل وفق عوامل مادية ملموسة وأخرى اجتماعية نفسية متظافرة لتحقيق التكامل والاستقرار."(محمد ماهو عليش، د.ت: 34) أي أن العامل إذا تحققت له المتطلبات المادية والمعنوية الضرورية في العمل الذي يمارسه حافظ على بقائه واستمراره.

ويشير تعريف آخر إلى أن الاستقرار المهني هو:"الحالة التي تنطوي على بقاء العامل في خدمة المؤسسة لمدة أطول دون تغير مكان عمله في حالة

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

حصوله على البدائل، فهو يشير إلى ارتباط العامل بعمله وتمسكه بالمؤسسة التي ينتمي إليها، وعدم الاستقرار لا يعني بالضرورة مغادرة العامل للمؤسسة بل يعني تمسكه بعمله مع عدم الارتياح المادي والمعنوي."(محمد علي محمد، 1972: 162) وهنا نستخلص أن حفاظ العامل على عمله لا يعبر دائما عن استقراره، مالم يقترن هذا البقاء، الشعور بالارتياح والرغبة في الاستمرار فيه عن قناعة، وبأن هذا التنظيم يحقق له طموحاته واحتياجاته، دون البحث أو التفكير عن بدائل أخرى.

* **التعريف الإجرائي للاستقرار المهني**: هو ممارسة المرأة لعملها بالمحل التجاري دون التفكير في ترك العمل أو الانتقال إلى عمل آخر إذا وفّر لها هذا العمل الراحة النفسية والطمأنينة وحاجاتها المادية والاجتماعية.

ثالثا: الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة

غالبا ما يطرح التساؤل حول مدى إمكانية توفيق المرأة العاملة بين عملها خارج البيت وبين ومسؤولياتها المنزلية؟ ونحن بدورنا نتساءل هل عمل المرأة يشكل حاجزا أمام زواجها ويعتبر عائقا في حياتها الزوجية؟ أم أن طبيعة العمل هي التي تفرض هذا الحاجز ويختلف الوضع باختلاف نوع المهنة التي تزاولها المرأة؟

سجلت العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع عمل المرأة أن النساء العاملات أغلبهن عازبات فنجد في المجتمع الجزائري ما يقارب 53 ٪ من العاملات عازبات" وهذا يوضح الديناميكية التي تتميز بها المرأة الغير متزوجة فالزواج له دور مؤثر في النشاط المهني للمرأة، فهو يضعف نشاط النساء المتزوجات"(بلقاسم بن زنين، 2012: 3)، والملاحظ

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

في الآونة الأخيرة عزوف عن الزواج في وقت مبكر من قبل المرأة أو تأخيريه في كثير من الحالات، عكس ما كان عليه الحال في السنوات القليلة السابقة، ولهذا التأخير مبرراته، فالوظيفة بالنسبة لها (للمرأة) ضمان لمستقبلها، وحتى لو تزوجت فإنها تُخضعه لشروط ومن بينها الحفاظ علىعملها وهو أولى الأولويات.

وفي ذات السياق نجد أن خروج الفتيات العازبات إلى العمل الذي ينظر إليه كوضعية عابرة، يجد قبول اجتماعي أكثر من عمل النساء المتزوجات، إلا أننا لو حاولنا استطلاع الرأي العام حول هذه القضية خاصة في مجتمعاتنا العربية، فإننا سنجد أنه غالبا ما تعطى أولوية العمل للذكور في خضم الندرة والشح في مناصب الشغل، وإبقاء الاناث في البيت مهما كانت حالتهن الاجتماعية (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014: 23).

وبالاستناد إلى التقرير المتعلق "بواقع المرأة في الجزائر" وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء فإن عدد العاملات في الجزائر يقدر ب 2 مليون امرأة، يسجل القطاع الخاص نسبة عالية من بين هؤلاء النساء، ويشير ذات التقرير أن ما يقارب 32 ٪منالنساء العاملات هن مطلقات و18٪عازبات في حين بلغت نسبة المتزوجات 11٪ فقط. (ج.بن خنو، 2018)

وما يفسر العدد الضخم من فئة النساء المطلقات هو عدم وجود معيل لهن ولأبنائهن فغالبا ما تكون المرأة المسؤولة الوحيدة عن التكفل بالأبناء بعد الطلاق، وفي ظل غياب الأسرة الممتدة تصبح أسرة المطلقة رافضة

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

لتحمل أعباء ابنتهم وأبنائها بعد الطلاق، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار غلاء المعيشة، ضعف الروابط الاجتماعية والأسرية، إضافة أن في كثير من الحالات يكون والدا المرأة المطلقة غير قادرين صحيا وماديا، وحتى من الناحية التشريعية لم يكفل لها القانون حقها بالشكل الكافي فمع تغير الأوضاع الاقتصادية، تبقى منحة النفقة ثابتة ولا تكفي لتلبية ادنى متطلبات الحياة، لذا وفي ظل هذه الظروف تضطر المرأة للعمل لحفظ كرامتها وترعى به أبناءها، الأمر الذي جعل الفتيات في الوقت الراهن لا يتخلين عن عملهن حتى بعد الزواج، وقلما نجد امرأة ترفض العمل خاصة إن كانت متعلمة تعليما جامعيا، مهما كان الوضع المادي للأسرة أو الزوج، فهي تعتبره سلاحا تواجه به صعوبات الحياة التي يخفيها المستقبل.

تأكيدا لكلامنا تشير الدراسة التي أجريت من قبل "مركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة " حول مدى تقبل المجتمع الجزائري لعمل المرأة إلى نتائج نوجزها كما يلي: (سهام حواس، 2018)

* نصف الأمهات يتمنين لو كانت بناتهن عاملات حتى لو كن متزوجات، للاعتماد على النفس في الحصول على دخل مستقل.
* أربع من أصل عشر رجال يوافقون على أن تكون زوجاتهم عاملات قصد مساعدتهم في الإنفاق بسبب غلاء المعيشة.
* إن 51 ٪ من المبحوثين الرجال ومنهم الآباء يوافقون على عمل المرأة ولكن بشروط وهو أن يكون العمل مقبولا اجتماعيا (طب، تعليم، إدارة) وأن يكون قريب من مسكنها.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

* 74٪ من النساء يرغبن في العمل بعد الزواج، في حين سجل 45٪ من الرجال لا يرغبون في أن تعمل زوجاتهم.

وباستقرائنا للنتائج المقدمة نلمس مدى التغيير في ذهنية المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة تُجاه عمل المرأة، إذ أصبح يلقى قبولا وترحيبا حتى بعد زواج المرأة وتكوين الأسرة.

ثالثا: الأسرة والقبول الاجتماعي لعمل المرأة

إن وضعية المرأة في الأسرة الجزائرية والمرأة العاملة بالتحديد، لا يختلف كثيرا عن مثيلاتها في المجتمعات العربية فلطالما اعتبرت عنصرا ثانويا منفذا لقرارات الرجل، ولكي نفهم وضعية المرأة العاملة الجزائرية في الوقت الراهن لابد من إعطاء نظرة موجزة عن بنية الأسرة الجزائرية والتحولات الاجتماعية التي طرأت عليها إضافة إلى تبيان جملة العوامل التي ساهمت في تغير ذهنية المجتمع، وكيف تقبل موضوع عمل المرأة؟

إن بقاء المرأة في البيت وانشغالها بالإنجاب والتربية يمنح للرجل الشعور بالأمان على نسائه وبالتالي الاطمئنان على شرفه والمحافظة عليه(Mrabet fadila,1983: 13)، هذه النظرة التي دعمتها كلّ من عادات وأعراف وتقاليد المجتمع الجزائري بدأت في الاندثار غداة الاستقلال مما أدى إلى تغير مكانة وأدوار كل من الرجل والمرأة داخل الأسرة، لاسيما وأن العائلة الجزائرية حذت حذو المجتمعات الغربية، فانتشرت الأسرة النواة وتكاد تختفي الأسرة الممتدة، فحركة التمدن والتصنيع التي شهدها المجتمع الجزائري أفرزت متغيرات نوعية في أدوار الفاعلين الاجتماعين، فلم تبقى الأم تلك المرأة التقليدية التي همها

الأول والأخير خدمة عائلتها خاضعة لما يفرضه عليها المجتمع، بل تمكنت من تجاوز الضوابط الاجتماعية الكلاسيكية السلبية المقيدة، التي لا طالما ثبطت ديناميكيتها وقللت من قدراتها وامكانياتها العلمية والعملية.

وهنا علينا أن نتساءل عن العلاقة بين نمط الأسرة وتحرر المرأة في المجتمع الجزائري؟ وبعبارة أخرى هل زوال الأسرة الممتدة (المشبعة بالقيم المحافظة) بالمجتمع الجزائري هو السبب الوحيد في خروج المرأة للعمل وتحررها من القيود الاجتماعية؟ أم أن هناك عوامل أخرى برزت أدت إلى تغيير التوجه الفكري للمجتمع في اتجاه الانفتاح وتغيير مكانة المرأة؟ في حقيقة الأمر إن الإجابة على هذا التساؤل يستدعي منا استكشاف الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والحضارية لبنية المجتمع الجزائري بالقياس مع ما مرّ به من تغيرات سوسيوتاريخية.

عند تتبعنا لإحصائيات النمو الديموغرافي للسنوات الأخيرة في الجزائر، وجدنا أن عدد الإناث يقارب عدد الذكور، فكما يوضح الديوان الوطني للإحصاء سنة 2015 أن 20.23 مليون ذكر يقابله 19.72 مليون أنثى (الديوان الوطني للإحصاء، ONS) ، أي ما يعادل نصف المجتمع تقريبا وبالتالي فان هذه النسبة لا يُستهان بها كقوة عاملة نشطة ، من جهة أخرى ان المجتمع الجزائري وبعد مسايرته للتطورات العالمية تغيرت ملامح البداوة فيه وباتت غير واضحة كما كان عليه الحال من قبل (بعد الاستقلال)، بمعنى آخر أن مفهوم المجتمع الريفي يقترب من المجتمع الحضري في الكثير من النواحي، فالعقلية الريفية الموسومة بالتحجر والمحافظة الزائدة والانغلاق الاجتماعي

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

والتكنولوجي، والسيطرة الدكتاتورية الذكورية وغيرها من مؤشرات البداوة لم تعد متجذرة، الأمر الذي دفع بالنساء إلى شق طريق جديد في حياتهن والخروج للبحث عن العمل، خاصة وأنهن متحصلات على شهادات علمية كبقية الإناث في مجتمع المدينة، بل وقد تطور الأمر إلى أن توجهت النساء الريفيات إلى الأعمال المقاولاتية، فأنشأت مؤسسات مصغرة وأحيت بذلك بعض من المهن التقليدية وتوجيهها نحو التسويق وبالتالي المساهمة في إنعاش الاقتصاد المحلي. ومع هذا تبقى النسب ضعيفة مقارنة بعمالة الذكور " فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن نسبة الإدماج الأنثوي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تتعدى 3 ٪سنة 2014 بما فيها الريف والحضر"(أنور مقراني، 2018: 29)، إلا أنها تُحسَب لصالح المرأة.

مع كل ما حققته المرأة من نجاحات وتخطيها للعقبات الثقافية المتأصلة، إلا أنها لا تزال تعاني منها ويشير "إميل دوركايم" في هذا الصدد بقوله:"أن كل منا يحمل المجتمع في عقله على شكل معانٍ، وتصورات ومبادئ أخلاقية، اكتسبها الفرد من خلال عملية التطبيع الاجتماعية وأصبحت جزءا من ذاته."(عبد الوهاب المسيري، 1999: 39)، فمع زوال الأسرة الممتدة وتراجع ملامح التضامن الآلي(المجتمع الريفي) والسير نحو التضامن العضوي (المجتمع الحضري)، نشأت لدى الفرد رغبة جامحة في بناء حياة جديدة بقيم وذهنية معاصرة تحاكي الواقع الاجتماعي. فبدلا من تأكيد الأدوار النمطية الكلاسيكية التي باتت المجتمعات تنظر إليها بشيء من الدونية، وبعد أن كان يُختار للفتاة نوع المهنة التي تمارسها

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

حسب قيم وعادات الوسط الاجتماعي والثقافي حسب ما أثبتته العديد من الدراسات (عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، 2000: 12)، انصهرت وانحلت لتصبح المرأة جزء أساسي وضروري في البناء الاجتماعي تساهم في تنميته وتطويره.

رابعا: العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة

تعتبر العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد نتيجة تفاعلاتهم مع بعضهم البعض مهمة جدا في استمرار الحياة، وإعطاء تصور واضح لكيفية تسييرها وتنظيمها مما يدفع بالأفراد والمؤسسات وحتى المجتمع إلى الحفاظ على تماسكهم، ووجود جماعة من الأفراد في بيئة واحدة يعني بالضرورة تكوين روابط اجتماعية نتيجة التفاعلات المتبادلة فيما بينهم، إذ تتشكل الخبرات خلال الاندماج والمشاركة في الأنشطة اليومية، مهما كان حجم هذه الجماعة.

إن المرأة العاملة اليوم تجد نفسها محاطة بدائرة العلاقات الاجتماعية التي تفرض نفسها، فهي مطالبة بالحفاظ على علاقاتها بأسرتها من جهة، وبمحيطها الاجتماعي من جهة ثانية، وعلاقاتها بمحيطها المهني من جهة ثالثة، هذه الثلاثية التي أضحت واقعا تعيشه النساء العاملات، لا بد وأنها تؤثر بشكل أو بآخر على المرأة نفسها بالدرجة الأولى وعلى أدائها المهني أيضا.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

مخطط (01) يوضح دائرة العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة

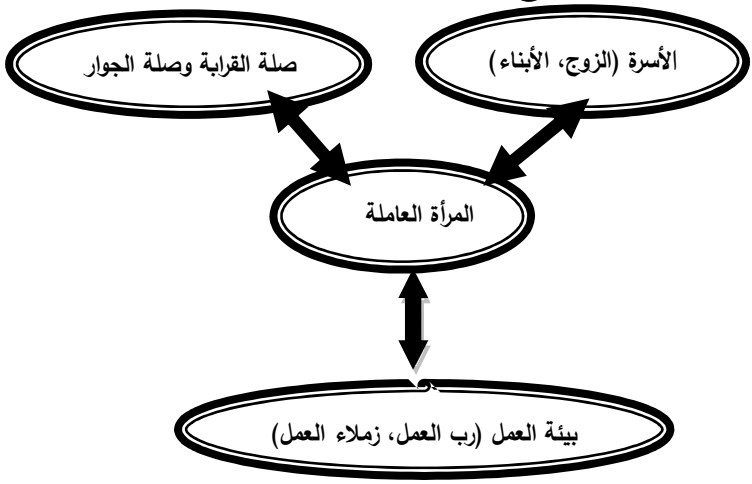

المصدر: من إعداد الباحثين

في هذا الصدد يؤكد الكثير من الباحثين ومن بينهم " وليام جود" على تراجع العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة مقارنة بما كانت عليه المرأة في السابق وخاصة في ظل الأسرة الممتدة، حيث يرى أن الأسرة النووية وعمل المرأة، عاملان أساسيان في ضعف الروابط الاجتماعية بقوله: " إن الخاصية العظمى المميزة للعائلة الزوجية النووية هي العزلة النسبية عن النطاق الواسع لأقارب الدم والنسب في مختلف شؤون حياتها اليومية، فليس هناك امتداد كبير لشبكة القرابة وهذا المظهر يعبر عن صورة العلاقة الموجودة بين المرأة العاملة خارج البيت وجيرانها وأقاربها على مستوى الأسرة الممتدة، فقد تميزت بالإيجاز الشديد بحيث لم يعد لديها الوقت الكافي لأن تزور جاراتها فأصبحت العلاقات محدودة وسطحية"(ليلى أبو شعر، 1992: 81).

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

ونجد أيضا أن نمط العلاقة بين المرأة العاملة وزوجها قد يسوده شكل من أشكال الصراع الخفي، ويعزى هذا إلى عدم الاتفاق المسبق حول ميزانية البيت والادخار (عبد المجد منصور، 2000: 143)، فخروج المرأة للعمل يعني غيابها لمدة من الزمن عن بيتها وأولادها وزوجها واهمالها لهم ولصلة القرابة (أهل الزوج)، وبالتالي يجب أن تعوض ذلك بالاشتراك في الإنفاق على البيت وتحقيق متطلبات أبنائها، هذا التحليل الذي يتبناه الكثيرون يعد خاطئا من حيث المبدأ، فالأصل أن الإنفاق واجب من واجبات الزوج حتى لو كانت المرأة عاملة وراتبها يفوق راتب زوجها، وإن سعت إلى مساعدته فهو فضل منها، كونها غير مجبرة على ذلك، إلا أنه يخفف من الجو المشحون بالتوتر والضغوطات المحاطة بالمرأة.

في نفس الوقت للمرأة علاقات في بيئتها المهنية، والتي تتسم بجو أكثر انضباطا ورسمية، فهي علاقة عمل أكثر منها اجتماعية، لاسيما بين العاملة ورب العمل (رئيسها بالعمل)، ونجد أنه كلما كانت العلاقة جيدة بين المرأة ومسؤولها كلما ساهم في تحقق الانسجام والتكيف، ويعطي دافع للعاملة للاستمرار بالعمل الذي تزاوله والبقاء لمدة أطول واستقرارها بالمنظمة، لكن في حالات كثيرة تشتكي النساء من المشاكل بينها وبين رئيسها المباشر (عبد الفتاح محمد، 1995: 31)، ويعود السبب في ذلك لعدة عوامل من بينها:

* عدم إعطاء العاملة الحرية الكاملة للقيام بأعمالها بالصورة التي تناسبها، حيث يتدخل المسؤول ويجبرها على طريقة معينة.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

* ممارسة بعض الضغوطات والعقوبات على العاملة، خاصة فيما يتعلق بالإجازات، المكافآت، تقسيم العمل بينها وبين زملائها الأمر الـذي قـد يخلق نوع من المشاحنات والصراعات بينها وبينهم.

* عدم الأخذ بعين الاعتبار بالشكاوى المقدمة مـن طـرف العاملـة(عبـد الرحمان عيسوي، 2004: 12).

لهذه العوامل دور جوهري في أداء المرأة لعملها وعلى علاقاتها في مكان العمل بالمسؤولين وبزملائها أيضا، وقد تنقل المرأة هذه المشاكل من بيئـة العمل إلى البيئة الأسرية ممـا يـؤثر سـلبا علـى نفسـيتها، وبالتـالي علـى علاقاتها الاجتماعية بشكل عام.

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة

أولا: عرض نتائج الدراسة

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

	المتغيرات	التكرارات	النسبة ٪
توزيع المبحوثات حسب متغير السن	أقل من 18 سنة	02	04.2
	من 19 إلى 24 سنة	22	45.8
	من 25 إلى 30 سنة	14	29.2
	أكثر من 30 سنة	10	20.8
	المجموع	**48**	**100**
توزيع المبحوثات حسب متغير المستوى التعليمي	ابتدائي	05	10.4
	متوسط	11	22.9
	ثانوي	16	33.3
	جامعي	11	22.9
	التكوين المهني	05	10.4
	المجموع	**48**	**100**
توزيع المبحوثات حسب متغير الحالة العائلية	عزباء	33	68.8
	متزوجة	06	12.5
	مطلقة	08	16.7
	أرملة	01	02.1
	المجموع	**48**	**100**

جدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلب المبحوثات يتراوح سنهن ما بين 19 إلى 24 سنة وذلك بنسبة 45.8 ٪، تليها نسبة 29.2 ٪من أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 إلى 30 سنة، ونجد 20.8٪ من المبحوثات سنهن أكثر من 30 سنة،فيحيننسجلمانسبته4.2 ٪من المبحوثات سنهنأ قل من 18 سنة،ومنه نجد أن أغلب العاملات من فئة الشباب أو في بداية مرحلة الشباب وهذا يعني أنهن في بداية مشوارهن المهني وما يمكن أن يفسر اتجاههن نحو خوض التجربة في هذا النوع من الأعمال وما يثير الانتباه هو عمالة الفتيات القاصرات (حتى ولو كانت بنسبة قليلة) إلا أن هذا يتنافى والتشريعات القانونية التي تنص على أن السن القانوني للعمل يجب أن يكون أكثر من 18 سنة.

أما من ناحية المستوى التعليمي للمبحوثات نجد أن 33.3 ٪منهن مستواهم التعليمي ثانوي، تليها وبنسبة متساوية تقدر ب 22.9٪ المبحوثات اللواتي مستواهن التعليمي متوسط وجامعي، ونسجل 10.4٪ بالنسبة لأفراد العينة الذين مستواهم التعليمي ابتدائي ومن لهم شهادة التكوين المهني. يظهر من خلال هذه النسب أن المستوى التعليمي لمعظم العاملات أقل من جامعي مما يفسر اتجاههن نحو العمل بالمحلات التجارية، كونه لا يتطلب معرفة علمية أكاديمية عالية من أجل ممارسته، بقدر ما يفرض على العاملة الالتزام بالانضباط وحسن استقبال الزبائن بلباقة ولطف في المعاملة وذوق في تقديم السلع،...الخ، وما يلفت الانتباه أن بعض النساء اللواتي مستواهن التعليمي جامعي يتجهن نحو هذا العمل وهذا يرجع حسب تصريحهن إلى عدم وجود فرص عمل

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

أخرى والبعض منهن يزاولن الدراسة وفي نفس الوقت يمارسن هذا النشاط. أما عن الحالة العائلية لعينة الدراسة فنسجل 68.8٪ نساء عازبات، تليها 16.7٪ مطلقات، و12.5٪ متزوجات تمثل نسبة 8.3٪ منهم أزواجهن عمله ثابت في حي نتعبر 4.2٪ منهم عمل أزواجهن مؤقت، في حين تقدر نسبة النساء الأرامل العاملات بالمحلات التجارية ب2.1٪. وعلى ضوء هذه النتائج نستنتج أن الفئة الأكثر توجها نحو العمل بالمحلات التجارية هن النساء العازبات ويرجع هذا إلى الحرية النسبية التي تحظى بها الفتاة العزباء قبل ارتباطها وتحمّلها مسؤولية الأسرة، من جهة أخرى إن الفتاة في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الجزائري أصبحت تتجه نحو سوق العمل خاصة مع الأزمة الاقتصادية وغلاء المعيشة وزيادة متطلبات العائلة ممّا يدفع بها للبحث عن أي مهنة شريفة تحقق لها مدخول مادي سواء كانت حاملة لشهادة علمية أم لا، وبالنظر إلى التغير الاجتماعي وما صاحبه من تغير في ذهنية المجتمع الذي لم تعد فيه المرأة حبيسة البيت تنتظر حظها في الزواج فقط، بل هي كيان له طموحات وأهداف تسعى لتجسيدها من خلال تقلدها لمهن متنوعة، ضف إلى ذلك عزوف الرجال من الاقبال على الفتيات العاملات في المحلات التجارية نتيجة لما يروجه إليهم من مؤشرات سلبية (طول ساعات العمل، الاختلاط مع كافة فئات المجتمع، عطل قصيرة، ...) من قبل أفراد المجتمع، الشيء الذي قد يدفع بالمرأة إلى التخلي عن هذا العمل في حال زواجها لذلك نجد أن نسبة النساء المتزوجات أقل من العازبات.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

	المتغيرات	التكرارات	النسبة ٪
وضعية الوالدين	غير منفصلين	28	58.3
	مطلقين	07	14.6
	الأب متوفي	11	22.9
	الأم متوفية	02	4.2
	المجموع	**48**	**100**
عمل الوالدين	الأب يعمل	16	33.3
	الأم تعمل	04	08.3
	الأب بدون عمل	05	10.4
	الأم بدون عمل	11	22.9
	الأب والأم بدون عمل	10	20.8
	الاب والأم يعملان	02	4.2
	المجموع	**48**	**100**
عددالأفراد الذين تعيلهم المبحوثة	لا أعيل أي أحد (أعمل	20	41.7
	من شخص إلى 4 أشخاص	15	31.2
	من 5 أشخاص إلى 8	06	12.5
	العائلة كاملة	07	14.6
	المجموع	**48**	**100**
ترتيب المبحوثةبين اخوتها	بين الأولى والثالثة	34	70.8
	بين الرابعة والسادسة	11	22.9
	بين السابعة والتاسعة	03	6.3
	المجموع	**48**	**100**

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

جدول رقم (02): يوضح الوضعية الاجتماعية لأسر المبحوثات

من خلال الجدول أعلاه يتبن أن أغلب أولياء (الوالدين) المبحوثات غير منفصلين وذلك بنسبة 58.3٪، تليها نسبة 22.9٪ من المبحوثات يتامى الأب، كما نسجل 14.6٪ من أفراد العينة والداهم منفصلان، 4.2٪ من المبحوثات يتامى الأم. وعليه يظهر أن وضعية أغلب والدي المبحوثات غير منفصلين مما يشير إلى أنهن ينتمين لأسرة غير مفككة ومستقرة.

وتُظهِر النتائج أعلاه أن 33.3٪من أفراد العينة آباؤهن يعملون، تليها نسبة 22.9 ٪من العاملات والداتهن بدون عمل، أما بالنسبة للمبحوثات اللواتي أولياؤهن بدون عمل فتقدر نسبتهن تقدر ب 20.8 ٪،ونجد نسبة 10.4٪من المبحوثات اللواتي آباءهن لا يعملون، في حين نجد 8.3 ٪ من المبحوثات اللواتي أمهاتهن يعملن و4.2 ٪ بالنسبة للعاملات اللواتي والديهما يعملان.

وعليه نستنتج أن الوضع المادي لأسر المبحوثات متوسط إلى ضعيف كون الأب المعيل الوحيد لهن فحتى أمهات المبحوثات لا يزاولن أي عمل في الغالب وبالتالي يكون الاعتماد الكبير على ما يتقاضاه الأب فقط للإنفاق على الأسرة بكاملها، الأمر الذي يدفع بالمبحوثات للعمل والحصول على أجر يحقق لهن متطلباتهنويمكنهن من الاعتماد على أنفسهن، وهذا ما أكدته الاحصائيات في الجدول حيث تقدر نسبتهن ب 41.7 ٪.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

والملاحظ أيضا أن العاملات يتحملن مسؤولية إعالة أفراد أسرهن حيث نجد 31.2٪ يعلن من شخص إلى 4 أشخاص وما نسبته 14.6٪ تعلن العائلة كاملة و12.5 ٪ منهن تعلن من 5 إلى 8 أشخاص، وما يفسر اتجاه أفراد العينة نحو إعالة أسرهن وتحمل أعباء الإنفاق عليهم هو ترتيبهن بين إخوتهن فكما يُعرف على المجتمعات العربية وعلى غرارها المجتمع الجزائري، أن على الابن الأول تحمل مسؤولية الأسرة في حال ما إذا كان الأمر يتطلب ذلك، وهذا مجسد في دراستنا حيث نجد 70.8٪ من أفراد العينة يحتلن الثلاث المراتب الأولى من بين الإخوة.

سبب الاختيار	التكرارات	النسبة ٪
لعدم توفر مناصب عمل في مؤسسات أخرى	17	35.4
لا أملك شهادة تؤهلني للعمل في مكان أخر	21	43.8
لأنه أقل التزاما من المؤسسات الأخرى	01	02.1
عمل ممتع يحقق رغباتي وطموحاتي	09	18.8
المجموع	**48**	**100**

جدول رقم (03): يوضح سبب اختيار المبحوثة للعمل في المحل التجاري

تُظهِر النتائج أعلاه أن أكثر سبب يدفع المرأة للعمل بالمحلات التجارية هو عدم امتلاكها لشهادة تؤهلها للعمل في مكان آخر وذلك بنسبة 43.8٪، تليها نسبة 35.4٪ من أفراد العينة اللواتي اخترن العمل بالمحل التجاري بسبب عدم توفر مناصب عمل في مؤسسات أخرى،ونجد 18.8٪ من المبحوثات اخترن هذا العمل لأنهم متع ويحقق لهن رغباتهن وطموحاتهن، ونسجل 2.1٪ فقط بالنسبة للمبحوثات اللواتي يعتبرن أن

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

هذا العمل أقل التزاما من المؤسسات الأخرى. ويعني هذا أن العاملات محل الدراسة لم يخترن هذا العمل حبا فيه، فأغلبهن لم يجدن أحسن من هذا لذا يعتبرن أن هذا العمل هو فرصة لتحقيق مدخول يسد حاجاتهن خاصة بالنظر إلى حالتهن الاجتماعية.

مدة العمل بالسنوات	التكرارات	النسبة٪
أقل من سنة	28	58.3
من 2 سنة إلى أقل من 3 سنوات	14	29.2
من 3 إلى أقل من 4 سنوات	01	2.1
من4 إلى أقل من 5 سنوات	02	4.2
من 5 إلى أقل من 6 سنوات	01	2.1
من6 إلى أقل من 7 سنوات	01	2.1
من 7 إلى أقل من 8 سنوات	01	2.1
المجموع	**48**	**100**

جدول رقم (04): يوضح مدة عمل المبحوثة في المحل التجاري

من خلال الجدول نجد أن 58.3٪ من أفراد العينة مدة عملهم في المحل لا تتجاوز سنة، تليها نسبة 29.2٪ من العاملات اللواتي مدة عملهن بالمحل التجاري تتراوح مابين سنتين إلى أقل من3سنوات، أما بالنسبة للواتي مدة عملهن من 4 إلى أقل من 5 سنوات فنسبتهن تقدر ب 4.2 ٪،وكأقل نسبة 2.1٪ تعبر عن المبحوثات اللواتي مدة عملهن في المحل التجاري من 3 إلى أقل من 4 سنوات، ونسجل ذات النسبة للعاملات اللواتي مدة عملهن بالمحل التجاري ما بين 5 إلى 8 سنوات.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

ويتبين من مجمل هذه النسب أن أغلب المبحوثات لا يمكثن طويلا في المحلات التي يعملن فيها حيث يقدر المتوسط الحسابي لمدة عملهن 1.77 أي ما يقارب سنة ونصف، فأثناء المقابلات وملء الاستمارة اكتشفنا أن عدد كبير من النساء قد عملن سابقا في محلات أخرى، كما أن البعض منهن جديد في هذه المهنة ويعتبرها عمل مؤقت إلى حين إيجاد عمل آخر، فضلا على أن هذه المهنة بدأت تستقطب النساء في السنوات القليلة الأخيرة فقط وبالذات بمنطقة توات (أدرار)، ذلك أنها كانت حكرا على الرجل دون المرأة، كما أن المجتمع كان يتسم بالنمط المحافظ.

مدى موافقة الأسرة		التكرارات		النسبة٪	
نعم	العوز المادي	38	25	79.2	52.1
	الاعتماد على النفس		07		14.6
	مكان محترم		06		12.5
لا	مخالف للعادات والتقاليد	10	02	20.8	04.2
	غير مناسب للمرأة		03		06.3
	ليس له مستقبلا واضحا		02		04.2
	الخوف من كلام الناس		03		06.3
المجموع		48		100	

جدول رقم (05): يوضح مدى موافقة أسرة المبحوثة على العمل في المحل التجاري مع التبرير

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

من خلال الجدول نجد أن 79.2٪ من أفراد العينة قد وافقت أسرهن على العمل في المحل التجاري، أمامنا أظهروا الرفض (التحفظ) فتقدر نسبتهم 20.8٪. وهذا يدل على أن الأسرة في المجتمع الجزائري (الأدراري) أصبحت أكثر انفتاحا وتقبلا لعمل المرأة وبالذات في المحلات التجارية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن أكبر سبب يدفع الأسرة للموافقة على عمل بناتها في هذا المكان هو العوز المادي بنسبة 52.1٪، فلولا الحاجة لما سمحت الأسرة بذلك، وأن نسبة المبحوثات اللواتي واجهن صعوبة في قبول أسرهن للعمل بسبب الخوف من كلام الناس بداعي أن هذا العمل لا يناسب المرأة تقدر بـ 06.3 ٪.

مدى تقبل المجتمع	تكرارات	النسبة ٪
يتقبله لأن المرأة أصبحت تعمل في كل مجال	13	27.1
المجتمع تغير وأصبح أكثر انفتاح	14	29.2
لا يهم أن يقبل المجتمع، المهم الحصول على رزق حلال	10	20.8
لا يتقبله ويعتبره عملا مهينا	11	22.9
المجموع	**48**	**100**

جدول رقم (06): يوضح مدى تقبل المجتمع لعمل المرأة بالمحلات التجارية

من خلال الجدول يتبين أن 29.2٪ من أفراد العينة يعتبرن أن المجتمع قد تغير وأصبح أكثر انفتاح اتجاه عمل المرأة في المحلات التجارية، وقد صرح 27.1٪من العاملات أن المجتمع يتقبل هذا العمل كون المرأة أصبحت تعمل في كل المجالات، في حين نسجل 22.9٪ من المبحوثات اللواتي يرين أن المجتمع لا يتقبل عمل المرأة ويعتبره مهينا لها، وهناك فئة

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

أخرى من لا يهمها تقبَل المجتمع لعملها فالمهم هو الحصول على رزق حلال ونسبتها 20.8٪، والواضح من خلال هذه النتائج أن المبحوثات يعتقدن أن جزءا من المجتمع قد غير نظرته لعمل المرأة وأصبح أكثر تقبلا له مهما كان نوعه ومكانه، إلا أن الجزء الأخر يشعرن برفض من المجتمع لهذا العمل الذي يعتبره حسب تصريحهن عملا مهينا يضطرهم اليه العوز المادي وغياب المناصب الشاغرة في غيره من المهن ولولا هذا ما قبلت المرأة امتهان هذه المهنة، وإن كان المجتمع قد تغير فالقيم التقليدية المحافظة لا تزال مترسبة وتمنع المرأة من ممارسة هذه المهنة، ومنهن من لا يهمها رأي المجتمع وهذا تصريح مباشر من قبلهن يوضح خروجهن عن القيم الاجتماعية وعن القيود والضوابط التي يضعها المجتمع ويخضع لها الفرد طواعية دون نقاش، ولهذا التمرد على النسق القيمي للمجتمع مبرراته فهو يرجع إلى الوضعية الاقتصادية المزرية التي آل إليها الفرد.

طبيعة العلاقة	التكرارات	النسبة ٪
في حدود العمل	35	72.9
ودية	12	25
عائلية	01	02.1
المجموع	**48**	**100**

جدول رقم (07): يوضح علاقة المبحوثة بربّ العمل

تُظهر نتائج الجدول أعلاه أن 72.9٪ من أفراد العينة علاقتهم مع صاحب المحل لا تتعدى حدود العمل، تليها نسبة 25٪ من المبحوثات

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

اللواتي علاقتهن ودية مع رب العمل،في حين نسجل 2.1٪من العاملات تربطهم علاقة عائلية (صلة قرابة) مع رب العمل.

إن أغلب النساء العاملات في المحلات التجارية (عينة الدراسة) ليست لهن علاقات معمقة وودية مع رب العمل وهذا قد يرجع إلى أن مدة عملهن بالمحل ليست طويلة وبالتالي لم يصلن إلى توطيد علاقتهن به إضافة إلى أنه يوجد من أرباب العمل من يتعامل بغلظة وصرامة، لكيلا يفسح المجال للعاملة لطلب زيادة الأجر أو في التغيب أو التأخر...إلخ، في حين صرحت أخريات بأن علاقتهن بربهن في العمل يجب أن تكون مبنية على الاحترام وفقط كي لا يتعدوا حدودهم معهن فالغاية من هذا العمل هو كسب الرزق وليس إقامة علاقات اجتماعية.

طبيعة العلاقة	التكرارات	النسبة ٪
علاقة عمل فقط	19	39.6
علاقة تتعدى مكان العمل	15	31.3
لا توجد علاقة	14	29.2
المجموع	**48**	**100**

جدول رقم (08): يوضح علاقة المبحوثة بزملائها في العمل

من خلال الجدول أعلاه نجد أن 39.6 ٪من أفراد العينة علاقتهن بزملائهن بالعمل هي علاقة عمل فقط، تليها نسبة 31.3٪ من المبحوثات علاقتهن بزملائهن بالعمل تتعدى مكان العمل، و29.2٪ من المبحوثات ليست لديهن علاقة مع زملائهن بالعمل.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

والواضح أن العاملات يتجنبن الدخول في علاقات اجتماعية وطيدة تفاديا للمشاكل التي تقع بين العمال في مكان العمل من جهة وكذا شعورهن بعدم الثقة من قبل الآخر.

الرغبة في ترك المحل		التكرار		النسبة ٪	
نعم	الخلافات مع رب العمل	28	06	58.3	12.5
	علاقة مع زملاء العمل		02		04.2
	عدم تقبل الأسرة والمجتمع		05		10.4
	أطمح إلى عمل أفضل		15		31.3
لا		20		41.7	
المجموع		48		100	

جدول رقم (09): يوضح ما إذا كانت المبحوثة تفكر في ترك العمل بالمحل التجاري

من خلال الجدول يتضح أن 58.3٪ من أفراد العينة فكرن في التخلي عن العمل بالمحلات التجارية، و41.7٪ من المبحوثات لا يفكرن في ترك هذا العمل.

والملاحظ أن نسبة العاملات اللواتي لا يرغبن بالاستمرار في هذا العمل بسبب أنهن يطمحن لعمل أفضل تقدر بـ 31.3 ٪، بينما نجد أن السبب الذي يجعل 12.5 ٪و10.4 ٪من العاملات يفكرن في ترك العمل هو كثرة الخلافات مع رب العمل، وكذا عدم تقبل الأسرة والمجتمع، في حين نسجل نسبة 4.2٪ فقط من المبحوثات لا يرغبن بالاستمرار في العمل بسبب علاقتهن بزملائهن بالعمل لأنهن لا يشعرن بالارتياح في عملهن.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

الأسباب السالف ذكرها تفضي إلى عدم الاستقرار المهني، فالرغبة في ترك المحل وتغييره أو حتى تغيير طبيعة العمل يجعل المرأة العاملة في اضطراب دائم مما ينعكس سلبا على أدائهامن جهة وعلى نفسيتها من جهة أخرى،وفي المحصلة يجد هذا من علاقاتها الاجتماعية في محيط عملها ويشعرها بالإحباط،والاغتراب عن بيئة العمل لتكتفي بتقديم المهام المناطة بها دون أي تفاعلات اجتماعية ما يخلق جوا يشوبه عدم الاستقرار النفسي والمهني.

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

من خلال عرضنا لنتائج الدراسة واستقراء الإحصائيات الميدانية لتبيان مدى تحقق الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية،نجد النتائج كما يلي:

*** الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة في المحلات التجارية تؤثر في استقرارها المهني**

أفرزت نتائج الدراسة إلى أن أغلب النساء العاملات في المحلات التجارية في مرحلة الشباب وفي بداية مشوارهن المهني وهذا ما يفسر اتجاههن نحو العمل بالمحلات التجارية كتجربة أولى تسمح لهن بمزاولة مهنة تحققن منها مدخولا ماديا لاسيما وأن مستواهن التعليمي في أكثر الحالات ثانوي، الأمر الذي قد لا يمكنهن من الوصول إلى مناصب عمل عليا ومرموقة في تنظيم آخر، وبالنظر إلى الوضعية الاجتماعية للعاملات فإن أغلبهن عازبات لذا فان هذا النوع من المهن لا يشكل عائقا أمامهن ما دمن غير معنيات بمسؤولية الأسرة (الزوج والأبناء) كما أنهن

ينحدرن من وسط اجتماعي ضعيف إلى متوسط ماديا فكما بينت النتائج أعلاه أن العاملات (مفردات الدراسة) يُعِلْنَ عائلاتهن نتيجة لعدم وجود مُعيلٍ لهن، بسبب وفاة أحد الأبوين أو كليهما أو مرضه أو عدم انتظام مدخوله، بالإضافة أنهن يحتلن المراتب الأولى من بين إخوتهن وبالتالي تقع على عاتقهن مسؤولية المساعدة على الإنفاق وتلبية متطلبات أسرهن.

يتمثل الدافع الأساسي الذي يضطر النساء العاملات محل الدراسة للخروج للعمل في "الرغبة في تحسين الوضعية الاجتماعية" حتى لو تعلق الأمر بمهنة تثير جدلا واسعا في أوساط المجتمع (عن مدى ملاءمتها للمرأة من عدمه)، هذا الدافع هو نفسه الذي يجعلهن يتمسكن بعملهن في ظل غياب البدائل الوظيفية كما أنه المعيار الرئيسي في تقييمهن لهذه البدائل في حال توفرها، وبالتالي فالوضعية الاجتماعية للمرأة تلعب دورا محوريا في استقرار المرأة في مهنتها.

*** الاستقرار المهني للمرأة العاملة بالمحلات التجارية يتأثر بمدى تقبل الأسرة والمجتمع لذلك**

توصلنا من خلال النتائج سالفة الذكر إلى أن النساء العاملات بالمحلات التجارية بمدينة أدرار يعتبرن أن هذه المهنة أصبحت تلقى قبولا لدى جزء مهم من أفراد المجتمع خصوصا سكان مدينة أدرار، وهذا طبيعي لأن سكان الحضر (المدينة) أكثر انفتاحا وتسامحا مع عمل المرأة في المحلات التجارية من نظرائهم سكان الريف (قصور ولاية أدرار) المتميزين بطبعهم المحافظ ، وهذا ما أثبتته الدراسة ، اذ أن جل المبحوثات

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

أصولهن خارج منطقة أدرار والبعض الأخر اللواتي ينتمين للمنطقة يقمن بالمدينة، وبالتالي فإن عدم تقبل الأسرة والمجتمع لامتهان المرأة لهذا العمل سيمنعها من مزاولته إلى حد كبير مهما كانت الحالة الاجتماعية للمرأة وأسرتها و العكس صحيح، فقبول المجتمع والأسرة لعمل المرأة بالمحل التجاري سيرفع عنها الحرج الذي يحول بينها وبين هذا النوع من المهن.

إن المرجعية الاجتماعية المحيطة بالفرد تفرض عليه شكل معين من الممارسات، والخروج عنها يعني الاستعداد لمواجهة الضمير الجمعي، هذا الأخير الذي فقد فعاليته في المجتمع الصناعي الحديث مما ساعد الأفراد للتوجه نحو الفردانية في اتخاذ قراراتهم وتقرير مصيرهم وانتهاج سلوكيات كان المجتمع يعتبرها سابقا من المحظورات، ضف إلى ذلك التراجع الملحوظ في النسق القرابي وتراجع تدخلاته وتأثيره في الأسرة النووية نتيجة لزوال الأسرة الممتدة، الأمر الذي يسهّل على الفتاة العمل في هذا المجال، بل ويحملها على مقاومة الرفض المحتمل لأفراد الأسرة الممتدة كالأعمام والأخوال ... وقد وقفنا على حالة تجسد هذا التوجه الفرداني، فأحد المبحوثات صرحت لنا قائلة:" أبي متوفي وأمي لا تعارض هذا العمل، أعمامي وأخوالي استنكروا الأمر وعارضوه بشدة واعتبروه عملا مُهينا،...، إلا أنني لم أكترث لذلك ..."، من خلال هذا التصريح نجد أن أفرادا في المجتمع لا يزالون ينظرون إلى هذه المهنة بدونية ويرون أنها ممنوعة على المرأة، إذ أنه كلما كان الأمر يتعلق بالعرف وخاصة بالجنس الأنثوي فإنه يتم الرجوع إلى القاعدة الكلاسيكية في

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

توزيع الأدوار الاجتماعية، والمفارقة هنا هي أن الرجل يرغب في التقليص من الاختلاط أثناء تسوق نسائه (زوجته أو أخته،...الخ) - باعتباره أصبح حتمية لا مفر منها- وهذا من خلال تعاملهن مع نساء مثلهن، إلا أنه في نفس الوقت قد يعارض بشدة مزاولة أحد قريباته لهذه المهنة، وبالتالي فالأمر بالنسبة له مباح فقط إذا ما إن كان بعيدا عن نطاق أسرته (شرفه).

تجدر الإشارة أنه لا توجد من بين المبحوثات من تعتبر أن العمل بالمحل التجاري هو الوظيفة المثلى التي تلبي طموحها فأغلبهن يفكرن في ترك العمل بالمحل ما إن وجدن بديلا أفضل، ورغم أنهن قد ينجحن في مقاومة النظرة المجتمعية (بما فيها الأسرة الممتدة) السلبية تجاه عملهن إلا أنهن يسعين بشكل دائم للبحث عن عمل آخر يتوافق والتوقعات النمطية التي يضعها المجتمع لعمل المرأة لأن ذلك يضمن لهن الراحة النفسية وتقدير الذات، وقد وقفنا على العديد من الحالات التي تخص عاملات يغيرن من طبيعة عملهن باستمرار أملاً في الوصول إلى ما يرتجينه، وهذا واضح في نتائج الدراسة، اذ أن المدة المستغرقة في العمل بالمحل التجاري لجل العاملات لا تتجاوز السنة، وبالتالي يمكننا القول أن للمجتمع تأثيرا بالغا في استقرار المرأة بمهنتها (العمل بالمحل التجاري) .

*** العلاقات الاجتماعية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية تؤثر في استقرارها المهني**

تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن العاملات يلتزمن بعلاقة ذات طابع رسمي في علاقاتهن الاجتماعية في بيئة العمل، حيث أنهن يتجنبن

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

الخوض في مواضيع شخصية مع صاحب المحل أو حتى مع زملاء العمل، وقد لاحظنا خلال زيارتنا لمحل مشهور بمدينة أدرار في شهر رمضان- الذي يزدهر فيه النشاط التجاري-أن العاملات يتموقعن على مسافات متباعدة ولا يتحدثن مع بعضهن البعض حتى في حال شغور المحل فيما يبدو أنها تعليمات صاحب العمل.

لا شك أن العلاقات الاجتماعية البينية للعاملين بأي محل تساعد في تخفيف ضغط العمل وتزيد شغف العامل بوظيفته، وهذا ما أثبتته النظريات المعاصرة ومنها نظرية العلاقات الإنسانية التي أولت أهمية كبيرة للعلاقات الإنسانية وللتنظيمات الغير رسمية في بيئة العمل، وضعف هذه العلاقة قد يخلق جوا مملا يطبعه عدم الانسجام بين العمال بشكل عام. هذه القاعدة لا تستثني العاملات، اللواتي يقضين وقتا مهما من يومهن في ممارسة عملهن بالمحل التجاري، إلا أن الأحكام المسبقة التي يحملها أصحاب المحلات تجاه العاملات المتمثلة في أنهن غير منضبطات ويرفضن القيام ببعض المهام التي لا تتناسب وخصوصياتهن تحول بين تطويرهن لعلاقاتهن الاجتماعية مع أصحاب المحلات الذين يوظفونهن، ما يؤثر في استقرارهن ويؤدي بهن إلى التفكير الدائم في تغيير المحل.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن مدة عمل المبحوثات قيد الدراسة في المحل التجاري قصيرة كما أن تفكيرهن في ترك العمل بالمحلات التجارية في حال أتيحت لهن بدائل أفضل يجعلهن غير مهتمات بتوطيد علاقاتهن الاجتماعية، ومن هنا نستنتج أن العلاقة الاجتماعية بين صاحب المحل

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

والعاملة وبين العاملات أنفسهن لها التأثير الجلي في تفكير العاملة في تغيير المحل ما يؤثر على استقرارها المهني.

الخاتمة:

إن الاستقرار المهني للمرأة العاملة مطلب أساسي وحق تسعى لضمانه، وخلق فرص عمل جديدة يتطلب منها مواجهة المعوقات التي قد تحول دون بلوغ غاياتها، وانطلاقا من تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة الامبيريقية، تم تحقيق الفرضية التي كان مفادها: **الاستقرار المهني للمرأة العاملة في المحلات التجارية في مدينة أدرار يتأثر بالظروف الاجتماعية المحيطة بها والمتمثلة في الوضعية الاجتماعية، القبول الاجتماعي والأسري، والعلاقات الاجتماعية في بيئة العمل.** واستنادا على هذا نقترح أن تدرس هذه الظاهرة من زاويا أخرى قصد توفير دراسات تحليلية علمية معمقة في هذا المجال الجديد على المجتمع الجزائري ونذكر منها:

- تأثير الظروف المهنية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية على استقرارها المهني.
- المرأة العاملة في المحلات التجارية في إطار التشريعات القانونية في المجتمع الجزائري.
- واقع عمل المرأة في المراكز التجارية في المجتمع الجزائري.

*** قائمة المراجع**:

- الديوان الوطني للإحصاء ONS

- مقراني،أنور،حامي،حسان، (2018). "سوق العمل في الجزائر ووهم الهيمنة الجندر في محك المخيال الاجتماعي". **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الأغواط، المجلد:7 العدد: 29، ص.ص 43-53.

- بلقاسم، بن زنين، (2012)."المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دوروأداء السياسات العمومية".**مجلة إنسانيات**،مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد: 57-58،ص.ص 1-19. - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، (2014). "النهوض بالمساواة بين النساء والرجال "، متوفر على الموقع www.cese.ma

- ج، بن خنو، "ثلث النساء العاملات في الجزائر مطلقات"، جريدة الشروق اونلاين**www.echroukonline.com**، 03- 09- 2018 18:00h .

- حسان، محمد حسن، (1999).**موسوعة علم الاجتماع**، ط1.بيروت: الدار العربية للموسوعات.

- حمد، مختار عمر، (2008).**معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1. المجلد 1.القاهرة: دار عالم الكتب.

- سهام، حواس، "عمل المرأة في الجزائر يخضع لمزاجية الرجل ومدى قدرتها على تحقيق ذاتها "أنظر الموقع: **www.djazairess.com**، 03-09- 2018، 18 h: 24

- عبد الحميد، إسماعيل الأنصاري، (2000).**قضايا المرأة بين تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع**، ط1. القاهرة:دار الفكر العربي.

- محمد عيسوي،عبد الرحمن، (2004).**سيكولوجية النساء**، ط1.بيروت:منشورات الجلبي الحقوقية.

- عبد الفتاح، محمد، (1995). **أصو علم النفس المهني وتطبيقاته**، د.ط. بيروت: دار النهضة العربية.

- المسيري،عبد الوهاب، (1999).**التمركز حول الأنثى**، د.ط.مصر:دار النهضة العربية.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 9- 46

- أبو شعر،ليلى، (1992).**المرأة العربية السورية بين الواقع والطموح**، د.ط. دمشق:الينابيع للنشر والتوزيع.

- مجدي، عزيز ابراهيم، (2009). **معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم**، ط 1.القاهرة:عالم الكتب.

- المجيد،سيد منصور، أحمد الشربيني، زكريا،(2000).**الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات**، ط1. القاهرة: دار الفكر العربي للطبع والنشر.

- محمد، علي محمد، (1972).**مجتمع المصنع**، د.ط. الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب.

- ما هو عليش،محمد، (د.ت).**مبادئ إدارة الموارد البشرية**، د.ط.الكويت:وكالة المطبوعات.

- Mrabet, fadila. (1983). **la femme algérienn**e.Paris: Françoise Maspero.

للإحالة على هذا المقال:

ـ بركات حليمة السعدية، بوكميش لعلى (2019)، «**الظروف الاجتماعية للمرأة العاملة بالمحلات التجارية وتأثيرها في استقرارها المهني –دراسة ميدانية بمدينة أدرار–**». **المواقف**، المجلد: 15 ، العدد: 02 ، ديسمبر 2019 ، ص. ص9– 46.

بركات حليمة السعدية
berkat_halima@yahoo.fr